شبكة حقوق الأرض والسكن
التحالف الدولي للموئل

منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية
Right to Water Forum in the Arab Region

EACR
Egyptian association for collective rights

من أجل تضمين الحق في المياه في الدستور

بمناسبة اليوم العالمي للمياه في 22 مارس، و انعقاد المنتدى العالمي للمياه في مدينة مرسيليا في الفترة من 12–17 مارس، و في إطار الزخم الثوري الذي يجتاح إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، للمطالبة بالتغير والعدالة الاجتماعية، تؤكد المنظمات الموقعة أدناه، على أهمية تضمين الحق في المياه كحق أصيل للفرد والجماعة في دساتير دول الربيع العربي. حيث يأتي هذا التأكيد متزامناً مع مرحلة جديدة لتلك البلدان على خطى التنمية الديمقراطية، والتي تعمل الآن على صياغة دساتير جديدة تضمن المطالب التي نادت بها تلك الشعوب وثارت من أجلها.

على الرغم من أن الحق في المياه، هو حق أصيل من حقوق الإنسان، حيث ورد في العديد من المواثيق الدولية، والتي تعهدت الدول باحترامها وحمايتها وتطبيقها، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة 11 و 12، اتفاقية حقوق الطفل في المادة 24، والمادة 13 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، نجد أن معظم الدساتير، و التشريعات الداخلية، والسياسات للبلدان التي شهدت ثورات شعبية، لم تكن تعطي الحق في المياه نفس القدر ضمن الالتزام القانوني الدولي الذي تعهدت به في المواثيق الدولية؛ ولم تكن الأنظمة السابقة تتعامل مع مورد المياه كسلعة ربحية وليست كسلعة اجتماعية.

وقد دفعت العمليات الممنهجة لنهب الأصول العامة، إلى نشوب العديد من الاحتجاجات الشعبية، اعتراضا على عدم عدالة توزيع موارد المياه، والأرض، وغيرها من الموارد، أو صعوبة الحصول عليها، فضلاً عن الافتقار إلى الخدمات الأساسية في العديد من البلدان العربية، بما فيها صعوبة الحصول على مياه شرب آمنة.

لذلك، فالمرحلة الحالية التي تمر بها بلدان الربيع العربي، من إعادة صياغة دساتيرها، يجب ألا تهمل التزام الدولة بضمان حق الإنسان في المياه، واعتبار هذا المورد الحيوي ملكية عامة لا يجوز التصرف فيها أو تبديدها، في بند صريح وأساسي من الدساتير الجديدة، لكي تُؤمن حق كل فرد في الحصول على مياه شرب آمنة ونظيفة. مما يتطلب صياغة القوانين الداخلية، التي تنظم موارد المياه لكي تتفق مع المواثيق الدولية المعنية بالاهتمام بالفئات المستضعفة والمهمشين. وكذلك، لتحمي حق الجميع من الممارسات التي تنتقص من التمتع بهذا الحق، خاصة مع قلة موارد المياه في المنطقة بفعل التغيرات المناخية والتي جعلتها ذات أولوية ضرورية، واستنزاف الموارد الطبيعية نتيجة المصالح الخاصة. إضافة إلى أنه لا يمكن اعتبار تطبيق سياسات الخصخصة هو الحل البديل لمواجهة الإدارة غير الفعالة في إدارة الموارد الطبيعية، والتي أضرت بالكثير من الحقوق الإنسان الأصيلة، لأن رفاهة الإنسان تقوم على الحقوق والمسئولية، لضمان المساواة في الحصول على مياه شرب آمنة ونظيفة.

كما تعبر المنظمات الموقعة أدناه، عن قلقها العميق، من استمرار السياسات السابقة في بلدان الربيع العربي. وفي ضوء توقعات الدساتير الجديدة، يجب أن تضمن النصوص الرئيسية للدساتير الجديدة، حياة معيشية مناسبة لكل فرد؛ بأقصى ما تسمح به موارد الدولة المتاحة.

وتمثل بعض تجارب بلدان أخرى في تطوير دساتيرها، نقطة تحول هامة في تلك النضالات، مثل بوليفيا، و الإكوادور، وكينيا، و جنوب إفريقيا، حيث ضمنت تلك الدول الحق في المياه في صياغة دساتيرها الجديدة. حيث سبقت تلك الخطوات التطويرية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 292/64 لعام 2010، والذي أعترف " بالحق في المياه "كحق أساسي للتمتع الكامل بالحياة وممارسة الإنسان لكل حقوقه."

كما أنه على الرغم من صدور الإعلان الوزاري لمنتدى المياه العالمي بالتأكيد على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتعزيز الحق في مياه

South Asia Office:
B-28 Nizamuddin East
New Delhi 110 013, INDIA
Tel:/FAX: +91 11 2435–8492
E-mail: info@hic-sarp.org
Web: www.hic-sarp.org

Coordination Office:
11 Tiba Street, 2nd Floor
Muhandisin • Cairo, EGYPT
Tel/ FAX: +20 (0)2 760–0755
E-mail: hlrn@hlrn.org; hic-mena@hic-mena.org
Web: www.hlrn.org; www.hic-mena.org

UN Liaison Office:
8, rue Gustave Moynier
1202 Geneva, SWITZERLAND
Tel:/FAX: +41 22 738–8167
E-mail: hic-hrc@iprolink.ch

الشرب الآمنة والصرف الصحي، إلا أن هذا الاعتراف جاء بعد أن وجهت، المقررة الخاصة بالحقّ الانساني في المياه المأمونة الصالحة للشرب والصرف الصحي، انتقادات شديدة لمشروع القرار والذي لم يكن يتضمن الاعتراف بهذا الحق ضمن الإعلان، مما يعني أنه لم يكن هناك نية أو غفل عنه في تضمينه في الإعلان. مما يعني أن سياسات الدول أو الحكومات مازالت لا تولي هذا الحق اهتماماً كاملاً في تنفيذه.
وأخيرا نؤكد على أن المطالبة بتضمين الحق في المياه، في صياغة الدستور الجديد، ليس هو نهاية المطاف، بل هو خطوة أولى لا غنى عنها، لضمان الاعتراف بهذا الحق،لأنه يتطلب خطوات رسمية تالية ملموسة وفعالة لتصحيح الممارسات السابقة المؤلمة في هذا المجال الحيوي، لإعمال وتطبيق هذا الحق.
كما نؤكد على أن المطالبة بتضمين الحق في المياه، واعتبارها ملك عام، في صياغة الدستور ليس هو نهاية المطاف بل هو خطوة أولى لمطالبة الحكومات بالاعتراف بهذا الحق لكل فرد، ثم يستتبعه خطوات ملموسة وفعالة نحو تعديل التشريعات والقوانين الداخلية التي تعمل على تنظيم موارد المياه، لإعمال وتطبيق هذا الحق، وفقا للإجراءات والمعايير التي أقرتها المواثيق الدولية المعنية.

وهناك تجارب دولية عدة، مثل بوليفيا، والأراغواي، والتي أقرت في دساتيرها الحق في المياه، قبل صدور قرار الجمعية العامة لأمم المتحدة رقم 292/64 لعام 2010، باعتبار الحق في المياه "حق أساسي للتمتع الكامل بالحياة وممارسة الإنسان لكل حقوقه."

إن شبكة حقوق الأرض والسكن، ممثلة في أعضائها من منظمان وحركات اجتماعية في مصر والبلدان العربية، تؤكد على ضرورة التزام الحكومات بما صدقت عليه من مواثيق أصبحت جزء لا يتجزأ من الوعاء التشريعي الوطني والذي يقتضي وضع حاجات ومستقبل المواطنين في أولوية التشريعات والسياسات المعنية بحاجات وحقوق المواطن ومستقبل تحرره من الإفقار وطغيان المصالح من الشركات الدولية الساعية إلى الأرباح عبر خصخصة الموارد الطبيعية الأساسية على حساب حقوق وحريات المواطن.

المنظمات الموقعة:

- التحالف الدولي للموئل - شبكة حقوق الأرض والسكن
- منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية
- الجمعية المصرية للحقوق الجماعية

South Asia Office:
B-28 Nizamuddin East
New Delhi 110 013, INDIA
Tel:/FAX: +91 11 2435–8492
E-mail: info@hic-sarp.org
Web: www.hic-sarp.org

Coordination Office:
11 Tiba Street, 2nd Floor
Muhandisin • Cairo, EGYPT
Tel/ FAX: +20 (0)2 760–0755
E-mail: hlrn@hlrn.org; hic-mena@hic-mena.org
Web: www.hlrn.org; www.hic-mena.org

UN Liaison Office:
8, rue Gustave Moynier
1202 Geneva, SWITZERLAND
Tel:/FAX: +41 22 738–8167
E-mail: hic-hrc@iprolink.ch